مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص1031– ص1065 يونيو 2011
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

# حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري

أ.د. جهاد يوسف العرجا و أ. سهام رمضان الزعبوط
كلية الآداب – قسم اللغة العربية ماجستير في النحو العربي
الجامعة الإسلامية – غزة

**ملخص**: يتتبع هذا البحث ظاهرة حذف الفعل في صحيح البخاري، رابطاً بينها و بين آيات قرآنية وذلك من خلال تسليط الضوء على الأحاديث الشريفة التي تتناول قضية فقهية أو عقائدية تتوقف عليها مسألة الحذف والتقدير الذي يسري في شرايين اللغة ، وله وجوده الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة مراعاة للخفة ، وبيان هذه الظاهرة كان من خلال كتب النحاة و تطبيقها على صحيح البخاري؛ لبيان درجة دورانها واطرادها طبقاً للمنهج الاستقرائي للأحاديث كلها، الإحصائي لبعض الظواهر قليلة الوجود أو النادرة، و من ثمّ الإشارة إلى الفائدة من عملية الحذف ؛ لنكشف حقيقة الظاهرة من الناحية النظرية و مدى تواترها من الناحية العملية.

# The omission of verb and its syntactic role in Sahih Al Bukhari

**Abstract:** This study discusses the omission of the verb in Sahih Al Bukhari comparing it with examples taken from the Holy Quran. It mainly focuses on the Hadiths related to a particular juristic issue upon which omission and its syntactic role depend, reflecting the uniqueness of Arabic. This phenomenon has been discussed with reference to Arabic grammar and its application to Sahih Al Bukhari in order to show its succession. The study, which adopted the investigative - inductive method of Hadiths, unveiled the significance of omission, pointing out its theoretical nature as well as its practical frequency.

**تقديم**

الحمدُ للهِ حمداً طيباً مباركاً فيه، والصَّلاةُ والسلامُ على أفصح النّاطقين بالضَّادِ النَّبيِّ الأمين، وعلى آلِه وصحبِه المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ إلى يومِ الدِّين، وبعد

فإنَّ غيرةَ المسلمِ على دينِه، وحرصَه على لسانِه العربيِّ سليمًا، لا تُعَكِّرُه الأخطاءُ، لهو الدافعُ للبحثِ عن دُرِّ هذه اللغة، والكشفِ عن أسرارِها.

وإنّ أهمية هذا البحث في كونه يتتبع ظاهرة حذف الفعل في الصحيح، رابطًا بينها وبين آيات قرآنية، بعضها متواتر القراءة، وبعضها غير متواتر القراءة، من هنا كان بدء إجابة السؤال الملحاح على أذهاننا، هل الأحاديث النبوية رواها الصحابة كما القراءات القرآنية لبعض الآيات؟!، كما تتبع أهمية البحث في تسليط الضَّوء على الأحاديث التي تتناول قضية فقهية، أو عقائدية تتوقف عليها مسألة الحذف والتقدير.

إنَّ معرفةَ اللُّغةِ والإعرابِ لأصلٌ لمعرفةِ الحديثِ وغيرِه؛ لورودِ الشريعةِ بلسانٍ عربيٍّ، وإنَّ السُّنةَ لهي المصدرُ التشريعيُّ الثاني من المصادرِ المُتَّفقِ عليها لدى المسلمين، وهي جامعةٌ لا تفوتُها شاردةٌ ولا واردةٌ

إنّ الحذفَ ظاهرةٌ من الظواهرِ التي تسري في شرايينِ اللغةِ العربيةِ، وله وجودُه الذي يكشفُ عن عبقريةِ هذهِ اللغةِ مراعاةً للخفَّةِ، ومن ثمَّ اتّجهنا لبيانِ هذه الظاهرةِ، والوقوفِ على حقيقتِها خلالَ كتبِ النحاة، وتطبيقًا على الصحيح؛ لبيانِ درجةِ دورانِها واطِّرادِها.

**منهج الدراسة**: المنهج الاستقرائي للأحاديث كلِّها، الإحصائي لبعض الظواهر قليلة الوجود، أو النادرة .

**مستوياتُ الدراسة** كانتْ ضمنَ ثلاثةِ مستويات:

**المستوى الأول**: المستوى النظري، خلالَ كتبِ النُّحاة، وتحليل ما فيها، وبيان مواطن اطراد الظاهرة، مع ما استدل به النحاة من القرآن الكريم، والشعر العربي.

**المستوى الثاني**: المستوى التطبيقي، ضمن صحيح البخاري.

**المستوى الثالث**: الدلالي، ويرتبطُ بالإشارةِ إلى الفائدةِ من عمليةِ الحذف.

والمقابلةُ بين المستويينِ الأولِ والثاني تكشفُ حقيقةَ الظاهرةِ من الناحيةِ النظرية، وتبيِّن تواترَها من الناحيةِ العملية.

وقد قسمنا البحث إلى تمهيد تحدثنا فيه عن الحذف والتقدير عند النحاة و عدة مباحث تناولت الحذف والتقدير في صحيح البخاري، وهي: حذف الفعل وحده، أو مع مضمر؛ مرفوع، أو منصوب،أو معهما، أو حذف العوامل.

وعلى كلِّ حالٍ، فها هو ذا جَهدنا، جَهدُ المُقل، ولا نزعمُ فيه التمامَ فإنْ أصبْنا فمنَ الله { وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[1]، وإنْ أخفقْنا فمنْ أنفسنا والشيطان، وكفانا شذى تلك السيرةِ العطرة، على صاحبِها أتمُّ وأشرفُ التسليم، ونتمُّ كلامنا بما أتمَّ به البخاريُّ صحيحه: "كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ"[2]. والله نسألُ السداد

---

[1] هود: 88

[2] صحيح الإمام البخاري( المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الزهراء للإعلام العربي

## تمهيد

## المبحث الأول:الحذف (مفهومه ومسمياته وشروطه وصوره )

### 1ـ مفهوم الحذف ومسمياته:

**الحذف لغةً**: حذفَ الشيء يحذفه حذفًا: قطعه من طرفه، والحُذافةُ : ما حُذِفَ من شيءٍ فَطُرِحَ،[3]، وفي ذلك قال امرؤ القيس واصفًا فرسه:

**لها جَبْهةٌ كَسَراةِ المِجَنِّ          حذَّفَهُ الصانعُ المقْتَدِر**[4]

ومنه قول عمر –رضي الله عنه- " لِتُذَكَّ لكم الأَسَلُ والرِّماحُ والسِّهام، وإيَّاي أنْ يَحْذِفَ أحــدُكُم الأرنبَ"[5].

**وفي الحديث**: "حَذْفُ السّلام في الصلاة سُنّة" [6]، وهو تخفيفه وترك الإطالة فيــه، ويــدل عليــه حديث النَّخَعي[7]: "التكبير جَزْمٌ ، والسلام جزمٌ"[8].

---

القاهرة،2006م، (د.ط)، كتاب الــدعوات، حــديث:6406، وكتــاب الأيمــان والنــذور، حديث:6682، وكتاب التوحيد، حديث:7563.

(3) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين عبد الوهاب،ومحمد الصادق العبيدي، إحياء التــراث العربي، لبنان،ط3،(د.ت)، ج3، ص:93(مادة حذف)، والمحيط في اللغة، إسماعيل بن عبّاد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ج3، ص: 69.

(4) ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بــالأعلم الــشنتمري، الشركة الوطنية، (د.ق)، (د.ط)، 1974، ص: 315.

(5) شرح الآجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي نور الدين الــسنهوري، تحقيــق: محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط1، 2006، ج2، ص: 518.

(6) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمــذي، دار ابــن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 2002، كتاب الصلاة عن رسول الله r ، حديث: 227 ، وسنن أبي داود، أبو داود سليمان ابن الأشعث السجتاني، تحقيق: محمد الألباني، مكتبــة المعــارف للنشر، الرياض ، ط1، (د.ت)، كتاب الصلاة، حديث: 1004.

(7) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النّخعــي، اليمــاني الكــوفي، راوٍ مــن رواة الأحاديث، وفقيه أهل السنة، يُنظر: سير أعلام النبلاء: 520/4.

(8) الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، كتاب الصلاة عن النبي r ، حديث: 297.

**الحذف اصطلاحًا**: تضمنت اللغةُ العربيةُ الكثيرَ من صورِ الحذف، فكان الحذفُ البلاغي، والحذف الصوتي، والعروضي، والإملائي، والنحوي؛ ولذا كان من الضروري الإشارة إلى ما قيل فيها.

قال عبد القاهر الجرجاني[9]:" الحذفُ بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسِّحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجُدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن"[10].

والناظر في تعريف عبد القاهر يجده إشارة لجمال الحذف وبلاغته، أو وصفًا له وليس تعريفًا.

**والحذف في علم اللغة**: نوعٌ من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، أو التخفيف من عناصر الجملة في حال طولها[11]، ويتمثل ذلك للناظر من خلال صور الإدغام، وحذف التنوين وقفًا، والوقف على كثير من كلمات القرآن الكريم... ، وهذا ما نبه إليه ابن جني في كتابه[12].

ومن هذا التعريف وذاك يمكن للناظر أن يخرج بقوله: "**الحذف النحويُّ** إسقاط ما كان موجودًا من حركة أو حرف، أو كلمة فأكثر، بشروط معروفة".

ومن خلال هذا التعريف نستطيع استنباط أنواعه: حذف الحركة، وحذف الحرف، وحذف الكلمة بأنواعها، وحذف أكثر من كلمة – الجمل والتراكيب -، وهذا الحذف ليس اعتباطًا، بل لا بدَّ له من شروط وضوابط.

---

(9) عبد القاهر الجرجاني : الإمام أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجاني، وُلد في جُرجان – مدينة مشهورة ببلاد فارس- من مؤسسي علم البلاغة، كما أنه نحويّ وأديب ، أخذ النحو بجُرجان عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي، توفي عام:471 هـ، ينظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ج2، ص: 405.

(10) كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989، ص: 146، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، السعودية، (د.ط) ، (د.ت)، ص: 185.

(11) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص: 217.

(12) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، (د.ق)، (د.ت)، (د. ط)، ج2، ص:243 .

ولذا كان من الضروري التفريقُ بين الحذف والإضمار، فالإضمار هــو الاســتتار، والاســتتار يختص بالضمائر، في حين يكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة[13].

هذا ما تبيّن للناظر من فروق بين تلك المصطلحات؛ لنلجَ بعدها للبحث في شروط الحــذف التــي متى توفرت كان الحذف حسناً، وإلا فقد الكلام معناه ورونقه.

**2- شروط الحذف**:

**أولاً**: وجود قرينة أو دليل سواء أكان حاليًا أم مقاليًا؛ حتى يكون اللبس مأمونًا، والدليل الحــالي: كقولك لمن رفع سوطاً "زيدًا" بإضمار: اضْرِب.

ومنه: {قَالُوا سَلَامًا} [14]؛ أي: سلّمنا سلامًا، والمقالي: كقولك لمن قال: مَنْ أضــرب؟ "زيــدًا". ومنه {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا}[15]، وكلا النوعين – الحالي والمقالي- يطلــق عليهما (دليل الحذف غير الصناعي)[16].

**ثانيًا**: ألا يكون المحذوف مؤكَّدًا؛ لأنَّ الغرض من الحذف التخفيف والاختصار؛ ولــذا لا يُحــذف العائد في نحو: الذي رأيتُه نفسَه زيدٌ، فلا يُقَالُ: الذي رأيْتُ نفسَه زيدٌ، وإنْ كان لا بدَّ من حــذف العائد وجب حذف المؤكِّد – نفسَه- فتُصبح الجملة: الذي رأيْتُ زيدٌ؛ ولذا لُــوحِظَ أنَّ أبــا علــي الفارسي قد ردَّ قول الزجاج في{إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [17]، حيث قال الزجاج: التقــدير: إنَّ هــذانِ لهما ساحران، قال أبو علي الفارسي: الحذف والتوكيد متنافيان [18].

---

[13] ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 244.

[14] هود: 39.

[15] النحل: 30.

[16] مغني اللبيب: 789.

[17] طه: 63

[18] إعراب القرآن، الزّجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتــاب المــصري، القــاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1982، ج2، ص 770، ومشكل إعراب القرآن، أبــو محمــد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرســالة، بيــروت، ط4، 1988، ج2، ص: 466- 467، والكشاف: 543/2.

**ثالثًا**: ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه- اسم كان وأخواتها- ؛ ولذا لُوحظ أنَّ ابن هشام قد ردَّ ما ذهب إليه ابن عطية في {بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّه}[19]، قال ابن هشام: والصواب أنَّ {مَثَلُ الْقَوْمِ} فاعلٌ، وحُذف المخصوص بالذم؛ أي: مثلُ هؤلاء، أو المضاف [20]، أما حذف الفاعل مع فعله فلا خلاف عليه، نحو:{وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا} [21].

**رابعًا**: ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يمكن القياس عليها، وهذا ما سيتضح - بإذن الله- عند الحديث عن حذف حروف المعاني.

**خامسًا**: ألا يكون المحذوف عوضًا عن شيء؛ فلا تحذف "ما" في: أمَّا أنت منطلقًا انطلقْتُ والأصل: لأنْ كنت منطلقًا انطلقت، فحُذِف الفعل (كان) فصار تقديره: لأنْ أنت منطلقًا، وكراهية مباشرة (إنْ) الاسم زيدت (ما) فصارت عوضًا من الفعل.

**سادسًا**: ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: " زيدًا فاقتله" على تقدير: عليكَ، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير (الْزَم زيدًا) [22].

**سابعًا**: ألا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول – الهاء- في ضربني وضربته زيدٌ؛ لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول [23].

**ثامنًا**: ألا يؤدى الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يحذف الضمير في: زيدٌ ضربته؛ لأنه يؤدى إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى[24] .

---

[19] الجمعة: 5.

[20] مغني اللبيب: 793.

[21] النحل: 30.

[22] مغني اللبيب: 794.

[23] مغني اللبيب: 795، والتنازع بابٌ من أبواب النحو، يتوجه فيه عاملان إلى معمولٍ واحد، قد يكون في الفاعلية، أو في المفعولية، أو في الفاعلية والمفعولية معًا...، يُنظر- آراء العلماء- : شرح ابن عقيل: 548/1 551، والأشباه والنظائر: 38/2.

[24] مغني اللبيب: 795.

كما منعوا رفع (رأسها) في " أكلْتُ السمكةَ حتى رأسَها" إلا أنْ يُذكر خبرها فنقول: مأكولٌ [25].
هذا وأسباب الحذف ترتبط بأسباب الخفة من ثقل التقاء المتماثلين، أو ثقل الحركات على الحروف، أو عدم التجانس بين الحروف والحركات، كما قد يكون طول العنصر اللُّغوي عن طريق زيادة بعض الحروف على الكلمة لإفادة معنى لم يكن موجودًا من قبل، وغيرها من الأسباب التي تولجنا للحديث عن صور الحذف وما يتعلق بها من أسباب.

**3ـ صور الحذف**:

هناك صور متعددة للحذف، منها: حذف الاسماء، حذف الفعل، حذف الجملة،وسنفصل الحديث عن حذف الفعل:

وحذف الفعل قد يكون منفردًا، أو مع مضمره المرفوع أو المنصوب.

1. حذفه منفردًا، وهو جائزٌ لقيام قرينةٍ، في مثل: زيدٌ، لمن قال: مَنْ قام؟ والتقدير: قام زيدٌ[26].
2. كما يحذف منفردًا؛ في التكرير - العطف- نحو قولك: قام زيدٌ وعمرو وخالد؛ أي: قام زيدٌ، وقام عمرو، وقام خالد[27].
3. تحذف (كان) قبل لام الجحود، كقوله:

**فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مُقَاومةً ولا فردٌ لفردِ**[28]

**وهذه الحالات الثلاث حالات جواز، أما حالات حذفه منفردًا وجوبًا فتتمثل في:**

1- بعد أدوات الشرط: إذا، ولو، ومَنْ، ومتى، وأينما، وذلك إذا فَسَّره عاملٌ بعده، ويعرب الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات فاعلاً لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور[29].

---

[25] السابق: 795، ورأى كثيرٌ من العلماء أنه لا مانعَ من اعتبار (حتى) ابتدائية وما بعدها مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف يفسره السِّياق، وهذا ما يرتئيه الناظر، فالرأس مأكولٌ على أية حال- سواء أُذُكِر الخبر أم لم يُذكر-، يُنظر: شرح المفصل: 8/ 15، واللباب في علل البناء والإعراب: 385/1، والجمل، للزجاجي: 68، 69.

[26] بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1996، ص: 208، وشرح شذور الذهب: 222 .

[27] السابق: 208.

[28] مغني اللبيب: 279، والأشباه والنظائر: 217/2، ولم يُنسب لقائل.

[29] أما ما بعد همزة الاستفهام فيجوز أن يُحذف العامل، ويفسره ما بعده؛ وذلك لغلبة دخول الهمزة على الجملة الفعلية، فيعرب المرفوع بعدها فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور،

**أما حذف الفعل مع مضمره المرفوع جوازًا**، فيكون لقيام قرينة في مثل: زيدًا، لمن قال: مَنْ قابَلْتَ؟ والتقدير: قابَلْتُ زيدًا، ومنه قوله تعالى: { قَالُواْ خَيْرًا} [30]؛ أي: أنزل ربُّنا خيرًا[31].

2- كما تحذف كان مع اسمها جوازًا بعد "إنْ ولو" الشرطيتين، فمن الأول قوله:

**قد قيلَ ما قيلَ إنْ صدقاً وإنْ كذباً        فما اعتذارُك من قولٍ إذا قيلا**[32]

3- ومن حذفه ومضمره المرفوع في التكرير، رأيتُ زيدًا وعمرًا وخالدًا؛ أي: رأيْتُ زيدًا، ورأيْتُ عمرًا، ورأيْتُ خالدًا[33].

**ومن حذفه ومضمره المنصوب وجوبًا** بعد أدوات الشرط: إذا، ولو، ومَنْ ومتى، وأينما، وذلك إذا فسره عاملٌ بعده، ومنه: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ استجارك} [34].

**المبحث الثاني:التقدير(مفهومه وشروطه)**

**التقدير لغةً**: على وجوه من المعاني، أحدها: التروية والتفكير في تسوية أمرٍ وتهيئته، والثاني: تقديره بعلاماتٍ يقطعه عليها، والثالث: أن تنوي أمرًا بِعَقْدِك، تقول: قَدَّرْتُ أمر كذا وكذا؛ أي: نويتُهُ وعَقَدْتُ عليه، ويقال: قَدَرْتُ لأمْرِ كذا أقْدِرُ له، وأقْدُرُ قَدْرًا، إذا نظرتَ فيه ودَبَّرتَه وقايَسْتَه[35].

---

ويجوز أن يكون مبتدأ، والجملة بعده خبر؛ لجواز دخول الهمزة على الجملة الاسمية، ولتكون الجملتان المتعاطفتان متجانستين، نحو قوله تعالى:
{ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ } ، الواقعة: 59 ، فأنتم: ضميرُ رفعٍ منفصل مبني على السكون في محل رفع لفعل محذوف يفسره المذكور، أو: في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبر، يُنظر: الخصائص: 258/2.

(30) النحل: 30.

(31) شرح شذور الذهب: 284.

(32) شرح ابن عقيل: 294/1.

(33) الكتاب: 129/1-130.

(34) التوبة: 6، وينظر: شرح ابن عقيل: 474/1.

(35) لسان العرب: 57/11.

**اصطلاحًا**: عقد النية على محذوفٍ مناسبٍ، يرفع توهم ما قد يظنه القارئ فيما هو مذكور. ومن خلال التعريف الاصطلاحي يتضح للناظر أن التقدير يجب أن يكون مناسبًا، وتناسبه ينجم عن تناسبه مع ما ذكر من قرائن معنوية أو لفظية.

وعملية التقدير تكون للحركات، والحروف، والأسماء، والأفعال، والجملة، والجمل، ولكن ليست كل مقدّر عليه دليلٌ من اللفظ، وعليه يمكن عرض مواضع الحذف التي تُستَعْمل لها كلمة "التقدير" خاصة، دون تبادل المسميات – بين الحذف والإضمار – كالتالي:

**أ- تقدير الحركات الإعرابية:**

1. الاسم المقصور: (رفعًا ونصبًا وجرًا)، نحو: الغنى غنى النفس، ولا تنسَ غنى النفس، واقنعْ بغنى النفس، فهذه ليس عليها دليلٌ من اللفظ، وليس لنا أن نقدر شيئًا[36].

2. الاسم المنقوص: (رفعًا وجرًا)، نحو: كلكم راعٍ، ومررت بالراعي[37].

3. اتصال الاسم بياء المتكلم: (رفعًا ونصبًا وجرًا)، نحو: هذا كتابي، ورأيت كتابي.

4. المضارع المعتل الآخر: (رفعًا ونصبًا)، نحو: يتقي المؤمنُ ربَّه، ويرضى بما قسمه الله له، لكنه لن يرضى بالذل. فالإعراب مقدّر فيما ذكر، وإنْ لم يكن في اللفظ ما يدل عليه[38].

**ب- تقدير المحذوف من الجملة:**

من صور تقدير الكلمات والجمل؛ لبيان وجوه الإعراب الصالحة في الصيغة الواحدة "بسم الله الرحمن الرحيم" فكلمتا :الرحمن والرحيم": صفتان مجرورتان على الإتباع، وهناك وجهان آخران، يصحُ فيهما النصب والرفع.

**ج- تقدير المتعلق للجار والمجرور والظرف:**

فحرف الجر يُعلَّق بالفعل أو شبهه الذي يربطه بالاسم المجرور به، وذلك المتعلق قد يكون مذكورًا، نحو: ذهبْتُ إلى الجامعة، أو مقدرًا، نحو: رأيتُ الذي على الشجرة؛أي: هو كائنٌ، ويعلَّق أيضًا باسم الفعل، نحو: أُفٍ للغيبة، أو باسم مؤول بما يشبه الفعل نحو: {وَهُوَ اللهُ في السَّموات وفي الأَرْضِ} ؛ أي: وهو المعبود، والمتعلق قد يحذف، وحذفه إما جوازًا، وإما وجوبًا، فالجائز: فيما يدل عليه دليلٌ، والواجب: فيما دلَّ على وجود مطلق، وكذلك الحكم مع الظرف، ويقدر للمتعلق عادة بـ "كائن أو مستقر أو موجود".

---

(36) شرح ابن عقيل:81/1، والأشباه والنظائر:148/1.

(37) شرح ابن عقيل:81/1.

(38) الأشباه والنظائر: 148/1، وشرح ابن عقيل:85/1.

**شروط التقدير:**

للتقدير شروطٌ، يجب أن تتوافر؛ كي يكون التقدير صحيحًا، وهذه تتمثل في:

1- أن يكون المقدَّر من لفظ المذكور – إن أمكن -، فيُقدَّر في "ضربي زيدًا قائمًا": ضربُه قائمًا؛ لأنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديرًا من غيره[39].

2- أن يكون التقدير على التدريج، فإذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار ومجرور، ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أنَّ ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج[40]، فالأول نحو: {كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ}[41]؛ أي: كدوران عين الذي، والثاني كقول امرئ القيس:

**إذا قامَتا تضوَّع المسْكُ منْهما نسيمَ الصَّبَا جاءت بريّا القَرنَفُلِ**[42]

؛أي: تضوُّعًا مثلَ تضوُّعِ نسيم الصبا. والثالث: كقوله تعالى: {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً}[43]؛ أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت (في) فصار: لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، وقيل إنهما حذفا دفعة، وبعضهم أجاز الأمرين [44].

3- أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في محله، فيجب أن يقدر المفسِّر في نحو:"زيدًا رأيتهُ" مقدَّمًا عليه [45].

---

[39] معنى اللبيب : 804، والأشباه والنظائر: 147/1.

[40] مغني اللبيب: 803.

[41] الأحزاب: 19.

[42] ديوان امرئ القيس: 544، والشاهد في: مغني اللبيب: 803، والأشباه والنظائر: 147/1، ولسان العرب: 144/11.

[43] البقرة: 48.

[44] مغني اللبيب: 804، والأشباه والنظائر: 147/1.

[45] يجوز تقدير المحذوف مؤخرًا عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي، ومن ذلك: "أيَّهمْ رأيتَهُ" إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } فصلت:17، فيمن نصب "ثمودَ" إذ لا يلي "أما" فعلٌ، وكما تعذر تقدير متعلق الجار والمجرور في "في الدار زيدٌ" متأخرًا عن زيد، فأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ورغم ذلك فإنَّ تقديره مؤخرًا، يخالف أصلاً آخر، وهو أنَّ أصل العامل أن يتقدم على المعمول، إلا أن يقدر المتعلق فعلاً

4- أن يكون المقدَّر من مواضع الحذف التي ينقاس عليها، وما يمكن تقديره، وعليه يخرج من عملية التقدير ما كان المحذوف فيه مطردًا لا ينقاس، كيد وفم وأب.

5- مقدار المُقَدَّر، ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في "ضَربي زيدًا قائمًا": ضربُهُ قائمًا، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصلٌ إذ كان، أو إذ كان قائمًا؛ لأنه قدَّر اثنين، وقدروا زيادةً، ولأنَّ التقدير من اللفظ أولى.

**حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري**

**المبحث الأول:حذف الفعل وحده**

يحذفُ الفعلُ وحدهُ، أو مع مُضْمرِه المرفوع، أو المنصوب وذلك كالتالي :

---

فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ، وإذا قلت: "إنَّ خلفَك زيدًا" وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسمًا؛ لأنَّ مرفوع (إنَّ) لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: "كان خلفكَ زيدٌ"، جاز الوجهان، ولو قدرته فعلاً؛ لأنَّ خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح؛ لأن التباس الاسمية بالفعلية مأمون، والثاني: نحو متعلق باء البسملة، فالزمخشري قدره مؤخرًا عنها؛ لأنَّ قريشًا كانت تقول: باسم اللات والعزى تفعل كذا،فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم؛ تفخيمًا لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى؛ لأنه الحقيقي بذلك، ثم اعترض بـ {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} العلق:1، وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجيب بتقديرها متعلقة بـ "اقرأ" الثاني، واعترض عليه باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد، واعتبره ابن هشام سهوًا منه، إذ لا توكيد هنا، بل أُمِرَ أولاً بإيجاد القراءة، وثانيًا: بقراءة مفيدة، ونظيره {خَلَقَ الْإِنسَانَ} العلق:2، قال ابن هشام: ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيدًا، ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إنَّ الباء متعلقة باقرأ الأول؛ لأنَّ تقييد الثاني إذا مُنع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأول، ثمَّ لو سلم ففصلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائزٌ باتفاق، كـ "مررتُ برجلٍ عمرًا ضارب" فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في {وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ} الأحزاب: 51، مع أنهما مفردان، والجمل أجملُ للفصل، ينظر: مغني اللبيب: 800.

**أولاً: حذف الفعل وحده- منفردًا-، وهذا قد يكون جائزًا، كما قد يكون واجبًا، فالجائز في حالاتٍ:**

**1. عند قيام قرينة، وذلك مثل:**

" لِيَخْرُجِ العَوَاتِقُ ذَوَاتُ الخدور، والحُيَّضُ؟ ويَعْتَزِلُ الحُيَّضُ المُصلَّى، ولْيَشْهَدْنَ الخَيْرَ، ودَعْوَةَ المؤْمنينَ، فَقُلْتُ لها: الحُيَّضُ؟! قَالَتْ: نعَمْ؛ أَلَيْسَ الحائضُ تَشْهَدُ عرفاتٍ، وتَشْهَدُ كذا...؟!(46).

والتَّقدير: أَيَخْرُجُ الحُيَّضُ؟، والداعي لحذفه وجودُ قرينةٍ لفظيةٍ في السِّياق.

- " وكَانَ أوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ فُلانٌ، ثُمَّ فُلانٌ، ثُمَّ فُلانٌ، ثُمَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الرابعُ"(47).

والتقدير: ثمَّ كانَ عمرُ بنُ الخطاب الرابعُ، وعليه يجوز في (الرابعُ) النصب على أنَّه خبر كان، ويجوز فيه الإتباع على أنه نعت لعمر بن الخطاب، وخبرها من المستيقظين(48). وللناظرِ فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو قطعُ التابعِ عنْ متبوعه، وتقديرُ مبتدأ (هو) الرابعُ.

- "ولَيْسَ أَنْ يَقُولَ: الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ، وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ، وَطَأْطَأَ إِلَى أَسْفَلُ"(49).

والتقديرُ: ولَيْسَ أَنْ يَقُولَ: حان الْفَجْرُ أَوْ حَانَ الصُّبْحُ، أوْ: دَخَلَ الصّبْحُ، والقرينةُ الدالةُ حاليّةٌ، وهي الحالةُ التي كانَ يخاطبُ فيها النبيُّ **r** صحابته، وبيّنتْها رفعُ أصابعه، وطأطأةُ رأسه.

- " فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! إنَّ فَرِيضَةَ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ في الحَجِّ أدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبيرًا، لا يثبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وذَلِكَ في حَجَّةِ الوَدَاعِ"(50).

والتقدير: وكانَ ذَلِكَ في حَجَّةِ الوَدَاعِ.

**2. كما يحذف منفردًا في التكرير - العطف-، نحو:**

= " يُهِلُّ أَهْلُ المَدِينَةِ من ذِي الحُلَيْفَةِ، وأَهْلُ الشَّأْمِ مِنَ الجُحْفَةِ، وأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ"(51).

---

(46) كتاب الحيض، حديث: 324، وكتاب العِيْدَيْنِ، حديث: 980، وكتاب الحج، حديث: 1652.

(47) كتاب التيمم، حديث: 344.

(48) عمدة القارئ: 41/4، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث:377، وفي كتاب الجمعة، حديث:917، ومنه في كتاب الصلاة، حديث:610، والقرينة حالية من سياق الحديث- ما دلَّ عليه حالُ الصحابة، وحالُ محمد **r** آنذاك-

(49) كتابُ الأذان، حديثُ:621.

(50) كتابُ الحج، حديث: 1855.

(51) كتاب الحج، حديث: 1525، وقد وردت صيغة الحديث بتكرير الفعل- يُهِلُّ- في المواضع الثلاثة في كتاب العلم، حديث: 133، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، حديث:7344

والتقدير: يُهِلُّ أَهْلُ المَدِيْنَةِ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ، ويُهِلُّ أهلُ الشَّأمِ منَ الجُحْفَةِ، ويُهلُّ أهلُ نَجْدٍ منْ قرنٍ.

- " ثمَّ حجَّ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ – رضي الله عنهما-" [52].

والتقدير: ثمَّ حجَّ أبو بَكْرٍ وحجَّ عُمْرُ- رضي الله عنهما- .

- " فغَدا رَسُولُ اللهِ r، وأبُو بَكْرٍ"[53] .

والتقدير: وغدا أبو بكر.

- "أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ r عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لا نَنُوحَ، فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرَ خَمْسِ نِسْوَةٍ: أُمِّ سُلَيْمٍ، وَأُمِّ الْعَلاءِ، وَابْنَةِ أَبِي سَبْرَةَ ــ امْرَأَةِ مُعَاذٍ ــ وَامْرَأَتَيْنِ ..." [54].

---

"وَقَّتَ النَّبِيُّ r قَرْنًا لأَهْلِ نَجْدٍ، والجُحْفَةَ لأَهْلِ الشَّأمِ، وذَا الحُلَيْفَةِ لأَهْلِ المَدِينةَ.."، والتقدير في هذه الجمل المعطوفة: ووقَّتَ الجُحْفَةَ لأهلِ الشأمِ، ووقَّتَ ذا الحُلَيْفَةَ لأَهْلِ المَدْينة.

[52] كتاب الحج، حديث: 1614، و1615، وفي كتاب الحجِّ، حديث: 1641،" ثُمَّ حجَّ أبو بَكْــر- رضي الله عنه- فَكانَ أوَّل شيءٍ بَدَأَ به الطَّوافُ بالبيت...، ثمَّ عُمَرُ- رضي الله عنه-، مِثْلُ ذَلكَ..." والتقدير: ثم حَجَّ عُمَرُ، وقد ورد في هذا الحديث – مثلُ بالرفع- وعليه تكون ( مثلَ) بالنصب على تقدير موصوف حجًا مثلَ ذلك، فما بالُ رواية الرفع، هل هي على اعتبار: ثــم عُمرُ حجُّه مثلُ ذلك؟.

[53] كتابُ الصَّلاة، حديث:425.

[54] كتاب الجنائز، حديثُ:1306، وفي كتاب الأحكام، حديث: 7215" فَمَا وَفَت امْرَأَةٌ إلا أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ "، والتقدير: فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرَ خَمْسِ نِسْوَةٍ: وفتْ أُمُّ سُلَيْمٍ، ووَفَتْ أُمُّ الْعَلاءِ، ووفتْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ ــ امْرَأَةُ مُعَاذٍ ــ ووَفَتْ امْرَأَتَانِ، وهذا جائزٌ، وذلــك بقطع البدل" أُمِّ كذا" عن المبدل منه " خَمْسِ نِسْوَةٍ"، ومثله في حالة الرفع ــ بقطع المعطوف عن المعطوف عليه، وقد حُذِفَ الفعلُ في مثل هذه ؛ منعًا للتكرير. ومثله في كتاب الحــج، حديث:1602، وكتاب المغازي، حديث:4256، ويجوز فيه تقدير فعل، كمــا يجــوز قطــع المعطوف عن المعطوف عليه، بتقدير خبر للمعطوف، ومثله- تمامًا- مــن حيــث جــواز الوجهين في كتاب الحج، حديث:1614، و1615، و في حديث:1683، ويجوز في المحذوف الوجهان السَّابقانِ، ووجهٌ ثالثٌ، على تقدير فعل (أعني)، أو: أخُصُّ، ومثله في كتاب الحــجِّ، حديث:1729، وفي كتاب العُمْرَة، حديثُ:1785.

ومن حذف الفعل في التكريرما جاء في كتاب أبواب المدينة، حديث:1889، وكتاب مناقــبِ الأنصارِ، حديث:3926، وكتاب المرضى، حديث:5654، وحديث :5677، ومنه في كتــاب

وهذه حالات حذفه منفردًا جوازًا، أمَّا **حالات حذفه منفردًا وجوبًا**، فتتمثل في:

**1.** بعد أدوات الشرط: وحقيقةً أنَّ الناظرَ لمْ يعثرْ على أدواتِ شرطٍ في الصَّحيحِ حُـذِفَ بعـدَها الفعْلُ وُجوبًا، حالَ كونه مُنْفَرِدًا، وَمَا يَلفت النَّظرَ ما ذُكِرَ في كِتابِ الجُمـلِ المُحْتَملـةِ للاسـميَّةِ والفِعْليّةِ، حيثُ ذكر المؤلِّفُ ورودَ (إذا) قد تلاها اسمٌ مرفوعٌ في (اثني عشر) حديثًا، مُعْتَبِرًا مـا بعدها فاعلا لفعلٍ محذوفٍ، والناظرُ يرى أنَّ (إذا) في الأحاديث المذكورةِ هي (إذا) الفُجائية التـي جزم النُّحاةُ باختِصاصِها بالجملِ الاسميَّةِ مع جوازِ حذْفِ الخَبرِ بعْـدَها، وليـسَتْ(إذا) االظرفيـة المتضمنة معنى الشرطِ التي جزمَ النُّحاةُ بفعليتِها، فإنْ تلاها اسمٌ ـــ وهي –الظرفية- كانَ فاعلاً ، أومابنوب منابه لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، ولو أنَّ صاحب الكتاب تابع ذكرَ تعـداد الأحاديـث التـي حاكت الاثني عشر حديثًا التي ذكرها؛ لربَتْ عن العدد المذكور بكثير، حتى على اعتبار تقـدير فعل بعد (إذا) التي ذهب إليها المؤلف؛ فإنَّ الفعلَ ليس مُنْفَرِدًا ، بل على تقديرِ فعْلٍ مـعْ مُـضْمَرٍ مرفوعٍ، أو منصوبٍ، ومما مثَّل به المؤلف: قوله r "فَإِذَا صَخْرَةٌ أَتَيْتُهَا"[55]، ومنه "فَإِذَا ضَبَابَةٌ أَوْ سَحَابَةٌ غَشِيَتْهُ"[56]، وعلى ذلك تُقَاسُ الأَحاديثُ التي ذهبَ إليها المؤلفُ، ولم تكن مناط الاستـشهاد حقيقةً[57].

والحديثُ الوحيدُ الذي ورد فيه حذف الفعل مُنْفَرِدًا بعد أداة شرطٍ هو: "رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ t قَـرَأَ {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}، فَسَجَدَ بِهَا"[58].

والشاهدُ فيه آيةٌ قُرْآنيّةٌ، وليس في الحديثِ نفسه.

**2- وَمما ورد مَحْذُوفًا بِمُفْرَدِه في مَسْأَلَةِ الاشْتِغَالِ بـــ( إياي) .**

- "إِيَّايَ حَدَّثَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ"[59].

---

الشهادات، حديث:2652، وكتاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ r ، حديث:3651، وكتاب الرقـاق، حديث:6429، وكِتَاب الأيمانِ والنُّذُورِ، حديث:6658، وكذلك في كتـاب تفـسير القـرآن، حديث:4572، وكتاب الجهادِ والسِّيَر، حديث:2887، وفـي كِتَـاب الْجِزْيَـةِ وَالْمُوَادَعَـةِ، حديث:3159، ومثله في حديث:3173، وكتاب الأدبِ ، حديث:6142، و6143.

(55) كتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَاب النبي r ، حديثُ:3652.

(56) كتَابُ المناقب، حديثُ:3614 .

(57) يُنْظَرُ: الجملُ المحتملةُ للاسميةِ والفعليةِ : 131.

(58) كتابُ سجود القرآن، حديث: 1074.

(59) كِتَابُ المَغَازِي، حديثُ:4193، وكتابُ تَفْسِيْرِ القُرْآن، حديثُ:4610.

فقوله: (إِيَّايَ) ضميرٌ منفصلٌ في محلٍّ نصب مفعول به مقدَّم لـــ(حَدَّثَ) المُقَدَّر؛ لاستيفاء (حَدَّثَ) المذكور مفعوله، وهو الهاء؛ ومثله في كتاب الله، قوله تعالى : {وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}(60).
والمثالُ السَّابقُ يختلفُ عن مثل قوله: "وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ"(61).
فقوله: (إِيَّاكَ) ضميرٌ منفصلٌ في محل نصب مفعول به مقدَّم للاختصاص، كما في قوله تعالى: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}(62)، ولا يُفْهم من ذلك أنَّ مسألة الاشتغال تقتصر على (إياي)، بل تشمل ما ورد من حذف بعد ( إذا، ولو، وإذ، وهمزة الاستفهام، وهلا... وغيرها).

**المبحث الثاني:حذفُ الفعل مع مُضْمَر سواء أكان مرفوعًا أم منْصوبًا**

كما يُحْذَفُ الفعل مُنْفَردًا جوازًا في حالاتٍ، كذلك يحذف ومضمره جوازًا في حالاتٍ مشابهةٍ لحالة حذفه منفردًا، ومنه.

**أولا: حذف الفعل مع مضمرٍ مرفوع جوازًا:**

1. **عند قيام قرينة، وذلك في مثل:**

- " فَقُلْتُ: إني قد بَلَغَ بي منَ الوَجَع، وأنا ذُو مالٍ، ولا يَرِثُني إلا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصدَّقُ بثُلُثَي مالي؟ قَالَ: لا، فَقُلْتُ: بالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: لا"(63)، والتقدير: أَفَأَتَصَدَّقُ بالشَّطْرِ، أو: فَأُوصي بالشَّطْر، وسواء أكان التقدير بلفظ التصدق أم كان بِلَفْظِ الوصية، فهو عائدٌ على ما سيتركه لغير ابنته- الصَّدقة-؛ لذا جاز تقدير: فَأُوصي بالشَّطر؛ لأنَّه لا وصية لوارث، فكان المعنى في الحالين عائدًا على الصَّدقة.

- " قال: تَزَوَّجْتَ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟، قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا" (64).

---

(60) البقرة:40، و يُنْظَرُ: إعرابُ القرآن الكريم: 95/1.

(61) كِتَابُ الزَّكَاة، حَدِيْثُ:1422 .

(62) الفاتحة: 5.

(63) كتاب الجنائز، حديث: 1295، وكتاب النفقات، حديث: 5354، وكتاب المرضى، حديث: 5668، وكتاب الدعوات، حديث: 6373، وقد ثبت الفعل مع مضمره في كتاب المغازي، حديث: 2742 " قُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ! أُوصي بمالي كُلِّه؟ قَالَ: لا، قُلْتُ: فالشَّطْرُ؟.." ــ برواية الرفع- وعليه يكون المحذوف فعلاً بمفرده، والتقدير: أَفَيَكفِي الشَّطْرُ؟ أو: فالشَّطْرُ كافٍ؟ أو: فالشَّطْرُ صدقةٌ؟

(64) كتاب البيوع، حديث: 2097، وكتاب الوكالة، حديث: 2309، وكتاب الحوالات، حديث: 2406، وكتاب المغازي، حديث: 4052 وكتاب النكاح، حديث: 5079، وكتاب النكاح،

والتقدير: أَتَزَوَّجْتَ بكْرًا أم تَزَوَّجْتَ ثيبًا؟؛ وقوله: بل ثيِّبًا – أيضًا- على تقدير: بَلْ تَزَوَّجْتُ ثيِّبًا، ويمكن رفع (ثيِّبٌ) على تقدير: بَلْ هِيَ ثيِّبٌ، ومثله ما جاء في قوله ــ تعالى ــ: }يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ{[65]، بالنَّصب، وجواز الرفع، وقراءة النَّصب المتواترة للآيةِ تُقَوِّي روايةَ الحديث، والقراءة بالوجه الثاني تُجَوِّز روايةَ الحديث بالوجه الآخر، ولعلَّ الحذفَ في مثلِ هذا يدلُّ على خصوصية الفعل؛ لأنَّها جوابٌ عن سؤالٍ.

- "الْبَيِّنَةَ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ"[66].

والتقديرُ: الْتَمِسْ الْبَيِّنَةَ، أو: إلزمْ الْبَيِّنَةَ، أو: ائتنَا بالبيِّنةِ؛ فتكون منصوبةً على نزعِ الخافض، وفي الثاني: أو:حُكْمُكَ حَدٌّ في ظهْرِكَ، وقدْ وردتْ مرفوعةً في بعض أطرافه[67]، وعلى روايةِ الرَّفع يكون التقديرُ: الْبَيِّنَةُ واجبةٌ- بتقدير خبر- ، ويجوزُ تقدير مبتدأ، وجعل (الْبَيِّنَةُ) خبرًا، والتقدير:هي الْبَيِّنَةُ، أو: هو حدٌّ في ظهْرِكَ.

- "أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ **r**، فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: اسْقِهِ عَسَلاً، ثُمَّ أَتَى الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: اسْقِهِ عَسَلاً، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ..." [68].

والتقديرُ: فَعَلْتُ فلم يَشْفَ؛ بدلالةِ مراجعة الرَّجل للنبي **r** في طريقة علاجه، والقرينةُ الدالةُ حاليةٌ ( فلم يشفَ).

وليس شرطًا أن يكونَ المضمرُ المرفوعُ فاعلاً، فقد يكونُ **نائبَ فاعلٍ، أو: كانَ مع اسمها**- الفعل الناقص-، ومما أُضْمِر فيه نائب الفاعل؛ لقيام قرينة:

- " مَرَّ بِقبْرٍ قَدْ دُفِنَ لَيْلاً، فقال: مَتَى دُفِنَ هذا؟ قالُوا: البارحةَ.." [69].

والتقدير: دُفِنَ البارحةَ، فالمضمر فعل مع نائب فاعل.

---

حديث: 5245، وحديث: 5247، وكتاب الدعاء، حديث: 6387، ومما جاء محذوفًا – أيضًا- ؛ لدليل ما ورد في كتاب في اللُّقطة، حديث: 2434.

[65] البقرة: 219.

[66] كتاب الشهادات، حديث:2671.

[67] السابق.

[68] كتاب الطب، حديث:5684، و حديث:5716.

[69] كتاب الجنائز، حديث: 1321.

ومما أُضْمِرَ فيه الفعلُ النَّاقص: " كَانَ النَّبيُّ r يُصَلِّي الصُّبْحَ، وأَحَدُنا يَعْرِفُ جَلِيْسَهُ، ويَقْرأُ فيها ما بين السِّتِّيْنَ إِلَى المِائةِ، ويُصلِّي الظُّهْرَ إذا زالتِ الشَّمْسُ..." [70].
والتقدير: كَانَ النَّبِيُّ r يُصَلِّي الصُّبْحَ، .. وكان يُصَلِّي الظُّهْرَ إذا زالت الشَّمْسُ، ولعلَّ سائلاً يقول: لِمَ لا يكونُ سببُ الحذفِ هنا التكرير، وليس القرينة، والصحيح أنَّ القرينة تدخل في أكثر أسباب الحذف، إنْ لم يكن كلها، فالقرينة_أيضًا _ تمنع التكرير.

---

[70] كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 541، وحديث: 547، وحديث: 599 .
ومما أُضْمِر فيه النَّاقصُ مع مرفوعه: ما ورد في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 576، وكتاب أبواب التهجُّد، حديث: 1134 وكتاب الأذان، حديث: 701، وحديث: 708، وحديث: 755، وحديث: 843، ومثلُه في كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1090، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 397، وحديث 504، حديث: 1167، والمحذوفُ فعلٌ تامٌ، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 473، وكتاب أبواب التهجد، حديث: 1137، والمحذوفُ فعلُ تامٌ مع مضمره نائب الفاعل. ومثله في كتاب الأذان، حديث:663، والمحذوف فعلٌ تامٌ، مع مضمر مرفوع.

ومنه في كتاب الحوالات، حديث:2289، والمحذوف فعلٌ تامٌ، ومثله في كتاب الصلاة، حديث:457، وكتاب الخصومات، حديث:2418، ومنه في كتاب الجهادِ والسِّيَر، حديث:2924، والمحذوف (ليس مع اسمها).

ومنه في كتاب الجهاد والسِّيَر، حديث:2930، ومنه: "فَأَتَيْنَا الرَّوْضَةَ، فَقُلْنَا: الْكِتَابَ"، كتابُ الجهاد والسير، حديثُ:3081، والتقديرُ: هاتِ الْكِتَابَ، أو: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، أو: لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ، وقدْ صُرِّح بهذا الفعلِ ــ لَتُخْرِجِنَّ ــ في أطراف الحديث: 3983، 4274، 6939،6259،4890، ولَعلَّه أقوى؛ لاقترانه بلام القسم، أو لام الأمر مع نون التوكيد الثقيلة، ومثله في كتاب بدء الخلق، حديث:3319، ومنه في كتاب الجهاد والسِّير، حديث:2819، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديثُ:3424، ومنه: " كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئذٍ؟ قَالَ: أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ"، كتابُ الأشربة، حديثُ:5639، والمُلاحَظُ أنَّ قولَه: (أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ ) مرفوعٌ على تقديرِ مبتدأ، تقديرُه: نحنُ، ويصحُّ فيه تقديرُ فعلٍ مع مضمرٍ مرفوعٍ يُفْهَمُ من جملةِ السؤالِ ، فيكونُ النَّصبُ: كُنَّا أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِائَةٍ.

**كما تحذف كان مع اسمها جوازًا بعد أدوات الشَّرط، وقد ورد منها في الصَّحيح أربعةٌ وأرْبَعُونَ حديثًا مع التِّكرار، بواقع عشرة أحاديث، وهي كالتالي، وحسب ورودها:**

- " ولَوْ يَعْلَمُونَ مَا في العَتَمَةِ والصُّبْحِ؛ لأَتَوْهُمَا ولَوْ حَبْوًا"[71].

والتقدير: ولوكان إتيانُهُم حَبْوًا، ويجوز أنْ يكون (حبوًا) نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: ولو إتيانًا حَبْوًا، ويجوزُ أنْ تكونَ حالاً، وقد تمت الإشارة إلى ذلك.

ـ"اسْمَعْ وَأَطِعْ، ولَوْ لِحَبَشِيٍّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ"[72].

والتقديرُ: ولَوْ كانُ السَّمْعُ والطَّاعةُ لِحَبَشِيٍّ...

- " فَلْيَتَّقِينَّ أحَدُكُم النَّارَ، ولَوْ بِشقِّ تَمرةٍ، فإنْ لم يَجْدْ؛ فَبِكَلِمَةٍ طيبّةٍ"[73].

والتقدير: ولو كانَ الاتِّقاءُ...

- " تَصَدَّقْنَ ولَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ"[74].

والتقدير: تَصَدَّقْنَ ولو كانَتِ الصَّدَقَةُ من حُلِيِّكُنَّ.

- " أَوْلِمْ ولو بِشَاةٍ"[75].

والتقدير: أَوْلِمْ ولو كانت الوَلِيْمةُ بِشَاةٍ.

- " إذَا زنت أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا الحدَّ... فَلْيَبِعْهَا، ولو بِحُبْلٍ مِنْ شَعرٍ" [76]، والتَّقدير: فَلْيَبِعْهَا، ولو كانَ بَيعُها بِحَبْلٍ من شَعَرٍ.

---

[71] كتاب الأذان، حديث:614، و654، وكتاب الشهادات، حديث:2689.

[72] كتاب الأذان، حديث: 696.

[73] كتاب الزكاة، حديث: 1413، وحديث: 1417، وكتاب المناقب، حديث: 3595، وكتاب الأدب، حديث 6023، وكتاب الرقاق، حديث: 6539، و6540، وحديث: 6536، وكتاب التوحيد، حديث: 7512، وفي الحديث نفسه: " ولو بكلمةٍ طيبةٍ".

[74] كتاب الزكاة، حديث: 1466.

[75] كتاب البيوع، حديث: 2048، و 2049، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3781، وحديث: 3937، وكتاب النكاح، حديث: 5072، وحديث: 5153، وحديث: 5155، وحديث: 5167، وكتاب الأدب، حديث: 6082، وكتاب الدعوات، حديث: 6386.

[76] كتاب البيوع، حديث: 2234، وحديث: 2152، و 2153، و 2154، وكتاب العتق، حديث: 2555، و 2556، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6839، وحبل الشعر هو الضفير كما في: 2555، 6837.

- "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً"[77]، والتقديرُ: ولو كانَ المُبَلَّغُ آيةً.

- " أَعْطِهَا ولَوْ خَاتمًا من حديد"[78]، والتقدير: أَعْطِها ولو كانَ المُعْطَى خاتمًا.

- "وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، وَلَوْ بِعُودٍ تَعْرُضُهُ عَلَيْهِ" [79].

والتقدير: ولو كانَ التخميرُ بِعُودٍ تَعْرُضُهُ عَلَيْهِ، وقد يقولُ قائلٌ: التَّخْمِيْرُغيرُالعَرْضِ، فكيف يكـونُ التَّقْدِيْرُ بالتَّخْمِيْرِ؟!؛ وللرَّدِ على ذلك بمعرفـة معنـى التَّخْمِيـر؛ فـالتَّخميرُ: مـنَ الخِمـار؛ أي: التَّغْطِية[80].

ومن حذفه بعد(إمَّا):

ــ "لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ"[81]، والتَّقْدِيْرُ: إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ.

**ومن حذفه ومضمره المرفوع في التكرير:**

- " فلا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، ولكِنْ عنْ يَسَارِهِ، أَو تَحْتَ قَدَمَيْهِ"[82].

---

[77] كتاب أحاديث الأنبياء، حديث:3461.

[78] كتاب فضائل القرآن، حديث: 5029، وفي حديث: 5030 " انْظُرْ وَلَوْ خاتمًا من حديد" ومثله في حديث: 5126، وفي كتاب النكاح، حديث: 5121 " اذْهَبْ فالتَمِسْ ولو خَاتمًا من حديـد"، ومثله في حديث: 5135، ومثله في كتاب اللِّباس، حديث: 5871 وفي كتاب النكاح، حديث: 5141 " أَعْطِها ولَوْ خاتمًا من حديدٍ" وفي حديث: 5149 " فاطْلُب ولو خَاتمًا من حديدٍ"، وفي حديث: 5150، " تَزَوَّجْ ولَوْ بخَاتَمٍ مِن حديدٍ" والتقدير فيما سَبَق: ولو كانَ المُنْتَظَرُ خاتمًا من حديد، ولو كانَ المُلْتَمسُ خاتمًا من حديد، ولو كان المُعْطَى خَاتَمًا، ولو كانَ المَطْلـوبُ خاتمًا، ولو كان زواجُك بخَاتَمٍ من حديدٍ؛ وهو على كلِّ الأوجهِ يُعْتَبَرُ فِعْلاً مع مُضْمَرٍ مرفوعٍ ــ كان واسمها ــ.

[79] كتابُ الأشْرِبة، حديثُ:5624، وفي:5623 "وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا"، وهـي- أيـضًا- محذوفةُ الفعل مع اسمه جوازًا؛ لأنَّ (أنْ والفعل المضارع) في تأويـل مـصدرٍ مجـرورٍ، تقديرُه: ولو بِعرضٍ؛ أي: ولو كانَ التَّخْمِيْرُ بِعَرْضٍ ...

[80] يُنْظَرُ: لسان العرب: 213/4 (مادة خمر).

[81] كتاب المرضى، حديث:5673، وكتاب التَّمني، حديث:7235.

[82] كتاب الصَّلاة، حديث: 405، وفي حديث: 412، " لا يَتْفِلَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ولا عـنْ يمينـهِ ولكِنْ عن يَسَارِهِ، أو تَحْتَ رِجْلِهِ "، والتقدير: ولا يَتْفِلَنَّ أحدُكم عن يمينِهِ، ولكِنْ ليتْفِـلْ عـن

والتقدير: فلا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكم قبلَ قِبْلَتِه، ولكنْ لِيَبْزُق عن يَسَارِهِ، أَوْ لِيبْزق تَحْتَ قَدَمَيْه.

- " ثُمَّ غيَّرَهُ عُثْمانُ، فَزَادَ فيه زيادةً كثيرةً، وبَنَى جِدَارَه بالحجارةِ المنقوشةِ، والقَصَّةِ، وجَعَلَ عُمُدَهُ منْ حجارةٍ مَنْقُوشةٍ، وسَقَّفَهُ بالسَّاجِ"[83].

والتقدير: وبَنَى جِدَارَه بالحجارةِ المنقوشةِ والقَصَّةِ، وجعل عُمُدَهُ من حجارةٍ منقوشةٍ، وبنى سَقْفَهُ بالسَّاج ، ولو قُدِّرَ (وجَعَلَ سَقْفَهُ بالسَّاجِ) لاحتيج إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ معه، كأنْ يُقَالُ: وَجَعَلَ سَقْفَهُ مكسوًّا بالسَّاجِ ، والتَّقْديرُ: على الأخفِّ أفضلُ.

- " نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وعَنْ لِبْسَتَيْنِ، وعَنْ صَلاَتَيْنِ" [84].

والتقدير: ونَهَى عن لبستَيْنِ ونَهَى عن صلاتَيْنِ

- " وكان أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَه بِمَنكِبِ صَاحِبِهِ، وقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ"[85].

والتقدير: ويُلْزِقُ قدمَهُ بِقَدَمِه.

- "صُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ"[86].

فقولُه: (نصفَ) بالنَّصب مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: أَطْعِمْ؛ وقد حُذفَ تجنُّبًا للتَّكرير، ويجوزُ فيه الرَّفعُ على اعتبار الجملة اسميَّة، و(نصفُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، خبرُه متعلّق بشبهُ الجملةِ المُقَدَّمِ، وعليه قراءةُ الآيةِ{ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }[87]، فالمُتَواتِرَةُ قراءةُ الرَّفْع {وَلِبَاسُ} بالابتداء، والخبرُ{ خَيْرٌ}، وبالنَّصبِ عطفًا على ما تَقَدَّمَ{ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا}[88]، والأقربُ للحديثِ السَّابقِ من الآيةِ المذكورةِ ، هذه الآية:{ وَلِسُلَيْمَانَ

---

يسارِهِ، أو لِيَتفلْ تَحْتَ رِجْلِهِ، حديث: 413، و414، وحديث: 417، و حديث: 531، و 532، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1214.

[83] كتاب الصلاة، حديث: 446.

[84] كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 584، وكتاب الصلاة، حديث: 368، وكتاب الصوم، حديث: 1993، وكتاب البيوع، حديث: 2145، حديث: 2146، و 2147، وكتاب اللّباس، حديث: 5819، وحديث: 5821.

[85] كتاب الأذان، حديث: 725 .

[86] كتابُ المُحْصر، حديثُ:1816، وفي كتاب تفسير القرآن، حديث: 4517 "صُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ" ـــ الرِّوايةُ بالرَّفْع ـــ.

[87] الأعراف:26.

[88] يُنْظَرُ: الحُجّة في القراءات السَّبع:154.

الرِّيْحَ}[89]، اتَّفقَ القُرَّاءُ على نصب{ الرِّيْحَ}، إلا ما رواه أبوبكرٍ عن عاصمٍ (بالرَّفعِ)، والحُجَّةُ لمن نصبَ: إضمارفعل معناه: وَسخَّرْنا لِسُلَيْمانَ الرِّيحَ، وحُجَّةُ من رفعه بالابتداء، وَ{ لِسُلَيْمَانَ}الخبـرُ، وهو ما يُقال في الحديثِ المذكور قياسًا على الآيةِ[90].

هذا وقد يحذف الفعل مع مضمره المرفوع؛ الواقع في جواب الشرط وذلك مثل:

- " مَنْ أَسْلَفَ في شَيْءٍ؛ ففي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إلى أجلٍ مَعْلُومٍ"[91].

والتقدير: مَنْ أسْلَفَ في شَيْءٍ؛ فَلْيُسْلِفْ في كيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ معلومٍ، إلى أجَلٍ مَعْلُومٍ؛ وذلك لأنَّ جملة الجواب المقترنة بالفاء، لابدَّ وأنْ تكون واحدة من سبع منها ( الطلبية).

2. **وقد يُحْذَفُ الفعلُ ومرفوعَه بعد الهمزة؛ لغلبة دخول الهمزة على الجملة الفعليـة،** وروده في الصَّحيح نادرٌ، فلم يَرِد منه سوى حديثينِ مكررين:

- " آلبِرَّ تُرَوْنَ بِهِنَّ؟!" [92] والتقدير: أتُرون البِرَّ بِهِنَّ؟، فكما يُحْذَفُ الفعلُ بِمُفْرده بعـد الهمـزة، ويفسره المذكور، كذلك قد يُحْذَفُ ومرفوعه كما في الحديث، ويجوزُ روايتُه بالرَّفْعِ ــ أيْـضًا ــ،

---

[89] الأنبياء:81.

[90] يُنْظَرُ: الحُجَّة في القراءات السَّبع:292.

[91] كتاب السَّلَم، حديث: 2240، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 418، وكتـاب الأذان، حديث: 741،

ومنه في كتاب الأذان، حديث: 742، وفي كتاب الأَيْمَان والنُّذُور، حديث: 6644 ــ بـصيغة مخالفةــ، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 809، و 810، و حديث: 812، و حديث: 815، وحديث: 816، ومنه في كتاب الحجِّ، حديث:1716، وقد حُذفَ الفعلُ منعًا للتكرير، ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث:3299، وهو مما يَجُوزُ فيه تكريرُ الفعلِ، كما وَيَجُـوزُ فيـه جعـل المعطوف تابِعًا بالعطفِ على ما قبله؛ لاشتراكهما في الفعل المذكورِ، ولو جُعِلَـت الجملـةُ اسميَّةً بِأنْ يُبْدَأُ بـالمعطوفِ جملةً جديدةً، ثمَّ يُخْبَرُ عنها بـ(كذلك) لصحَّ ـأيضًا ــ.

ومنه في كتاب الطِّب، حديث:5764، وقد وردت الروايةُ برفْعِ البـدل مـن المُبْـدَل منـه المنصوب، والنَّاظِرُ يجدُ فيها جوازَالنَّصْبِ على الإتباع من المُبْدَل منه، أو: على أنّها مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ مع مضمرٍ مرفوعٍ في التَّكريرِ، وهو وجهٌ منَ الوجوه الجـائزة، وروايـةُ الرَّفْعِ يصحُّ فيها تقديرُ مبتدأ (وهي)، أو: تقديرُ خبر مُقَدَّم (منْها)، وَجُعِل المذكورُ مبتدأً؛ لأنَّ النَّوعَيْنِ المذكورَيْنِ بعضٌ منَ المُبْدَل منه الذي ذُكِرَ في الأطرافِ الأخرى للحديثِ، هـذا ــ والله أعلم ــ .

وعليه قراءة منْ قرأَ{أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ}[93]، فالقراءةُ المُتواترةُ النصبُ، وقرأها بعضُهم بالرَّفْع{أَفَحُكْمُ }، وقد اعتبره ابنُ جنّي وجهًا منَ القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائدِ الحال، أو الصِّفة، وهو إلى الحالِ أقربُ؛ لأنَّها ضَرْبٌ منَ الخَبَرِ، وقدِ استَدلَّ بقَوْلِ الشَّاعرِ:

**قد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْبًا كلُّه لم أصْنَعِ**[94]

أي: لم أصْنَعْه، فحذف الهاء، ولو نصب (كلَّه) لم ينكسرِ الوزنُ؛ مما يدلُّ على أنَّه ليس للضرورة مطلقًا؛ ولذا ليس ببعيدٍ أنْ يكُونَ{**أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**} يُرَادُ به: يَبْغُونَه، ثمَّ حُذفَ الضَّميْرُ[95].

وللنَّاظرِ أنْ يَقِيْسَ عليه الحديثَ، فَيَقُوْل: آلبِرُّ تُرَوْنَه بهنَّ؟!، ثُمَّ حُذفَ الضَّميْرُ؛ فَتَسَلَّطَ الفعْلُ على ما بعْدَ الهمْزِ، فَنَصَبَهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، يُفَسِّرُهُ المذكورُ، ــ هذا واللهُ أعلمُ ــ.

**ثانيًا: حذفُ الفعلِ مع مضمرٍ منصوب جوازًا:**

1. كما يُحذَفُ الفعْلُ ومُضْمَره المرفوع جوازًا؛ لقيامِ قرينةٍ، كذلك يُحذَفُ ومضمره المنصوب ولنفس العلة ، والحديثُ السَّابقُ بروايةٍ مغايرةٍ هو مناطُ الاستشهادِ ــ أيْضًا ــ.

- " مَا حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا؛ آلبِرُّ؟!" [96] .

والتقدير: أَحَمَلَهُنَّ البرُّ، ويجوز تأخير العامل، فيكون التقدير: آلبِرُّ حَمَلَهُنَّ، ومن ثمَّ تكون من باب تقدير الخبر؛ لجواز دخول الهمزة على الجملة الاسمية، ولعلَّ ترجيح الفعلية هنا هو الغالب، حيث إنَّ البِرَ لا يحْمِلُ دائمًا على نصب تلك الأخبية، بل هي حالةٌ متغيرةٌ أو طارئة، تتبدلُ بما يتلاءَم مع طبيعة الجملة الفعلية.

---

[92] كتاب الاعتكاف، حديث: 2033، وفي حديث: 2034 " آلبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ؟"، وفي حديث: 2041 " ما حَمَلَهُنَّ على هذا؛ آلبِرُّ؟"، فيكون التقدير: أَحَمَلَهُنَّ البِرُّ؟ ويجوز جعل البر مبتدأ، وتقدير الجملة الفعلية بعده على أنها خبرٌ له.

[93] المائدة:50.

[94] المُحْتَسَب: 211/1.

[95] السَّابقُ: 211/1.

[96] كتاب الاعتكاف، حديث: 2041، وفي حديث: 2034 " آلبِرَّ تَقُولونَ بِهِنَّ؟!" وكذلك في حديث: 2033 " آلبِرَّ تُرونَ بِهِنَّ؟"، وفي حديث:2045 " آلبِرَّ أَرَدْن بِهَذَا؟!"، وعلى هذه الروايات الثلاثة يكون الشَّاهد من باب حذف الفعل مع مُضْمَرٍ مرفوع، والتقدير: أتقولُونَ البِرَّ بِهِنَّ؟! أَتُرَوْنَ البِرَّ بِهِنَّ؟!، أأَرَدْنَ البِرَّ بهذا؟!.

- " قَالُوا: مَا حَبَسَكِ يَا فُلانَةُ؟! قَالَتْ: العَجَبُ"[97] .

والتقدير: حَبَسَنِي العَجَبُ، ولا مجال لتقدير خبر المبتدأ: العَجَبُ حَبَسَنِي، لأنَّ الفاعل في جملة السؤال تقدَّم على الفعل وجوبًا؛ لأنَّ له حقَّ الصدارة في الكلام.

ـ ومنْ جميل ما ذُكِرَ هذا الحديثُ: " فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُم؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُم"[98]، والتقدير: أَفَيَتَّبِعُه أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُم؟، ولا يُقَالُ: أَفَيَتَّبِعُونَه أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضعَفَاؤُهُم؟؛ حتى لا تكونَ من بابِ (أكلوني البراغيثُ)، وتقديرُ الهمزِ قبلَ الفعلِ؛ ليتناسب مع (أمْ) المُعَادِلة، وهو مما ذُكِرَ في بابِ حروف المعاني، إضافةً إلى أنَّ الهمزة يغلبُ عليها اختصاصها بالأفعالِ ـــ

- "فَقُلتُ لِمُوسَى: فَكَمْ كَانَ بَيْنَ ذَلك؟ قَالَ: سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ.." [99]

والتقدير: كانَ بَيْنَ ذلكَ سِتَّةُ أَمْيالٍ، فالفعل ( كان مع خبره) حُذِف جوازًا، وهو عبارةٌ عن فعلٍ مع مُضْمَرٍ منصوبٍ.

**2. يحذف ومضمره المنصوب في التكرير، ومنه:**

- " لا يَلْبَسِ القميصَ، وَلا العِمَامَةَ، ولا السَّراويِلَ، وَلا البُرنُسَ، ولا ثَوبًا مَسَّهُ الوَرْسُ- أَوِ الزَّعْفَرانُ- فإنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنَ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ، ولْيَقْطَعْهُما، حتى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ"[100].

---

[97] كتاب التَّيمم، حديث: 344.

[98] كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسِّير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553، والمحذوفُ فيه فعلٌ مع مُضْمَرٍ منصوبٍ مقَدَّم على فاعله وجوبًا؛ لاتِّصالهِ بالفعل.

[99] كتاب الجهاد والسِّير، حديث: 2870، وحديث: 2870، والمحذوفُ فيه (كانَ مع خبرها)، وقد حُذِف جوازًا؛ لدلالة السؤالِ عليه. ومثلُه تمامًا في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3366، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3425، والمحذوفُ فيه فعلٌ مع مضمرٍ منصوب تقدَّمَ على فاعله وجوبًا؛ لاتِّصاله بالفعل، ويصح جعل الفاعل مبتدأً، وتقدير خبر لـه؛ فتكون الجملةُ اسميةً، ولعلَّ كونها اسميةً أنسبُ؛ لما فيها من نسبة الثبات، فالموت آتٍ لا محالةَ، ومنه في كتاب الصلاة، حديث:371، والمحذوفُ فعلٌ مع مُضْمَرٍ منصوب، وهو المفعول به الأوَّل؛ لأنَّ فعلَه متعدٍّ لِمَفْعُوْلَيْنِ.

[100] كتاب العِلْم، حديث: 134، وكتاب الصلاة، حديث: 366، وكتاب الحج، حديث: 1542 وكتاب جزاء الصَّيْد، حديث: 1838، وحديث: 1842، وكتاب اللِّباس، حديث: 5803، وحديث: 5805، و حديث: 5806.

والتقدير: ولا ثَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ، أَوْ مَسَّهُ الزَّعْفرانُ.
- " فَلَبِسَ الخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ r أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمانُ"[101].
والتقدير: فَلَبِسَ الخَاتَمَ بعدَ النَّبِيِّ r أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ لَبِسهُ عَمَرُ، ثُمَّ لَبِسَهُ عُثْمانُ.
- " فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكم النَّارَ ولَوْ بشقِّ تَمْرةٍ، فإنْ لمْ يَجِدْ؛ فَبِكَلَمةٍ طيِّبةٍ"[102]

## المبحثُ الثالثُ: حذف الفعل معهما

قد يحذفُ الفعلُ ومضمريه ولنفس الأسباب السابقة، فيُحذف جوازًا؛ لقيام قرينة، ومنه:
- " رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وعَلَيْهِمْ قُمُصٌ؛ منها مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، ومنها ما دُونَ ذلكَ، وعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وعَلَيْهِ قَمِيْصٌ يَجُرُّهُ، قالوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذلكَ يا رسولَ الله؟! قال: الدينَ"[103]، والتقدير: أَوَّلْتُ ذلك، أو أَوَّلْتُهُ الدِّيْنَ.
- " بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُتِيْتُ بقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ، حتىِّ إنِّي لأرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ في أظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيْتُ فَضلي عُمَرَ بنَ الخطابِ، قالوا: فما أوَّلتَهُ يا رسولَ الله؟! قَالَ: العِلْمَ " [104]، والتقدير: أَوَّلْتُ ذلك، أو أَوَّلْتُهُ العِلْمَ .

---

(101) كتاب اللَّباس، حديث: 5866.

(102) كتاب الزكاة، حديث: 1503، وحديث 1506، وحديث: 1507، وحديث: 1508، وحديث: 1511، وحديث: 1512، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1253، وحديث: 1254، وحديث 1254/م، وحديث: 1257، و حديث: 1261، وحديث: 1263، ومنه في كتاب الأطعمة، حديث:5445، وكتاب الطِّب، حديثُ:5768، و5769، وحديثُ:5779 ، ومثله في كتاب الحجِّ، حديثُ: 1588، ومنه في كتاب الزَّكاة، حديث:1435، ومنه في كتاب الزَّكاة، حديث:1476، و1479، وكتاب تفسير القرآن، حديثُ:4539، ومنه في كتاب الجنائز، حديث:1239، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2445، وكتاب النِّكاح، حديثُ:5175، ومنه في كتاب الجهاد والسِّيَر، حديث:2975، وكتاب فضائل أصحاب النَّبي r ، حديث:3702، وكتاب المغازي، حديث:4209، ولعلَّ الحذفَ في مثْلِ هذا الشَّاهد يُبَيِّنُ دخول محبة الرسول r تحْتَ محبَّة الله ــ عزَّوجلَّ ــ، فَمَنْ أحبَّه اللهُ أحبَّه رسولُه، ومثلُ ذلك كثيرٌ؛ سواء أكانَ المحذوفُ مع مُضْمَرٍ منصوبٍ كالمذكورِ سابقًا أم كانَ مع مُضْمَرٍ مرفوعٍ كقوله r: "الَّذينَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ":2801،"حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ":4610، ورُبَّما كان العطفُ في الأسماءِ دون ذكر الأفعال ــ أيضًا ــ

(103) كتاب الإيمان، حديث:23.

- " كُنَّا إذا صلَّيْنا خَلْفَ رَسُولِ اللهِ r بالظَّهائرِ؛ فَسَجْدنا علَى ثيابنا؛ اتِّقاءَ الحَرِّ" [105]، والتقـدير: كُنَّا إذا صَلَّيْنا خَلْفَ رسولِ الله r بالظَّهائرِ، فَرَشْنَا ثِيابَنَا، فسجدنا، والقرينة قوله: فَـسَجَدنا علـى ثيابِنا.

ومما يمكنُ سرده هنا ما جاء في بابِ (رُبَّ)، منْ أنَّ فعلَها الذي تتعلَّقُ به ينْبغي أنْ يَكُوْنَ ماضيًا، وَيُحْذَفُ غالبًا، ولم يَرِدْ منه في الصَّحيح سوى حَدِيْثَيْن:

- " رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ" [106].

---

[104] كتاب العلم، حديث: 82، وكتاب فضائل أصحاب النبي r، حديث: 3681، وكتاب التعبير، حديث: 7032، وحديث: 7006، وحديث: 7007، وفي حديث: 7027- قال: العلمُ- الرواية بالرفع- وعليه فالمحذوف مبتدأ، تقديره: هو العِلْمُ، وهو جائزٌ.

[105] كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 542، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2099، ومثله في كتاب الصَّوْم، حديث: 1978، وكتاب فضائل القرآن، حديث: 5052، ومنه في كتاب العلم، حديث: 88، وكتاب البيوع، حديث: 2052، وكتاب الـشهادات، حـديث: 2640، حـديث: 3659، وحديث: 2660، ومثله في كتاب الشروط، حديث: 2726، ومثله في كتاب الأذان، حـديث: 806، وكتاب التوحيد، حديث: 7437 ، ومنه في كتاب الجمعة، حديث: 911، ومنـه فـي كتاب العِيْدَيْن، حديث: 978، وحديث: 955، وحديث: 983، وفي كتاب الأضاحي، حـديث: 5563، ومنه في كتاب أبواب التطوع، حديث: 1175، ومنه في كتـاب العُمْـرة، حـديث: 1803، ومنه في كتاب الوصايا، حديث: 2756، وحديث: 2762، وحديث: 2770، ومنـه في كتاب الجهاد والسِّيَر، حديث: 2790، وكتاب التوحيد، حديث: 7423، ومنه فـي كتـاب الجهاد والسِّير، حديث: 2960، وكتاب المغازي، حديث: 4169، وكتاب الأحكام، حـديث: 7206، ومنه في كتاب المغازي، حديث:4436، و4437، وحديث:4463، وكتاب الدَّعوات، حديث: 6348، وكتاب الرَّقيق، حديث:6509، والقرينةُ معنويَّةٌ عقْليَّةٌ حاليَّة؛ دلَّ عليها حـالُ النَّبيِّ r ؛ وذلك من خلال ما وردَ في الحديث نفْسِه. ومنـه فـي كتـاب الجهـادِ والـسِّيَر، حديث:2932، والقَرِيْنَةُ معنويةٌ عقْلِيَّةٌ، وقدْ صُرِّحَ بها في أطراف الحديث:3286، و4560، و4598،= =و6200، و6393، ويصحُّ تقديرُ فعل آخر قدْ صُرِّحَ به في حديث:6940، ومنه في كتاب أبواب التَّهجُّد، حديث:1150، والقرينةُ لفظيَّة مخالفةٌ للمذكور في سياق الحديث.

[106] كتاب العِلْم، حديث:115، وأبواب التَّهجُّد، حديث:1126، وكتـاب الأدب، حـديث:6218، وكتاب الفِتَن، حديث:7069.

والتّقْديْرُ: رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَرَفْتُها[107].

- " رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"[108]، والتقدير: رُبَّ مُبَلَّغٍ عَرَفْتُه...

**يحذف في التكرير - العطف - ، والحذْفُ في التَّكْرير كثيرٌ، ومنه:**

-ـ " فَقُلْتُ يا رسولَ الله! مَالَكَ عن فُلانٍ؟ فوالله إِنِّي لأرَاه مُؤْمِنًا! فَقَالَ: أَوْ مُسْلِمًا.." [109].

والتقدير: أوْ أراه مُسْلمًا.

-ـ " بايَعْتُ رسُولَ الله r عَلَى إِقَامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزّكَاةِ، والنُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ"[110].

والتقدير: بايَعْتُ رسولَ الله r على إقامِ الصَّلاةِ، وبايعْتُهُ على إيتاءِ الزكاة، وبايعتُهُ على النُّصْح لكل مسلمٍ، ولعلَّ حذفَ الفعل ــ هنا ــ يُفيْدُ دخول الأمور التي عددها الراوي تحت المبايعة؛ فَمَنْ بايعه على إقام الصلاة ؛ كانَ لابدَّ وأنْ يُتْبِعَها الزّكاة، والنُّصْح ــ كَذَلِكَ ــ.

- "ونهاهم عن أَرْبَعٍ: عن الحَنتْمِ، والدُّبَّاءِ، والنَّقِيرِ، والمُزَفَّتِ، وربُّما قال: المُقيَّر"[111].

---

(107) عمدةُ القارئ: 263/2.

(108) كتاب الحج، حديث:1741، وفي كتاب الفتن، حديث: 7078"رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ" والتقدير: رُبَّ مُبَلِّغٍ عَرَفْتُه...

(109) كتاب الإيمان، حديث: 27.

(110) كتاب الإيمان، حديث: 57، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 524، وكتاب الزكاة، حديث: 1401، وكتاب البيوع، حديث: 2157، وكتاب الشُّروط، حديث: 2715، وكتاب الأحكام، حديث: 7204.

- وللناظرِ أن يقطعَ التابع- المعطوف- عن متبوعه، ويبدأ جملةً اسميةً جديدةً، وعليه يكون التقديرُ خبرًا؛ أي: وإيتاءُ الزكاة بايَعْتُهُ عليه، والنصحُ لكلِّ مسلمٍ كذلك.

(111) كتاب الإيمان، حديث:53.

ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 366، وكتاب الحج، حديث: 1542، وكتاب جزاء الصَّيْد، حديث: 1842، وكتاب اللباس، حديث: 5803، وحديث: 5805.

ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3207، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3887، ومنه في كتاب أحاديثِ الأنبياء، حديث:3344، وكتاب المغازي ، حديث:4351، وكتاب التَّوحيد، حديث:7432، ويجوزُ في هذا الشَّاهد اعتبار ما ذكره بعد الأربعة أبدالاً من كلمة (الأربعة)، ويَصِحُّ فيها بدء جملة جديدة، على تقدير فعلٍ محذوفٍ في التكرير ومُضمَرَيه ــ الفاعل والمفعول، ومثله- تمامًا- في كتاب الشروط، حديث:2730، حيث يجوز فيما بعد المبدل منه

والتقدير: ونهاهم عَنْ أرْبَعٍ: نَهاهُم عن الحَنْتَمِ، ونَهاهُم عنِ الدُّبَّاء، ونَهَاهم عنِ النَّقِيرِ.

**المبحثُ الرابعُ:حذف العوامل**

وهذا يرتبطُ بمبحثِ حذف الفعل؛ لأنَّه عاملٌ في غيره، وهو ما تمَّ ذِكْرُه سابقًا، ومـا سـيتمُّ ذكرُه هنا يمكنُ إدراجُه تحت حذف الفعل سواء أكانَ مع مُضْمَرٍ مرفوع أمْ منصوبٍ، ومنه: **1_ أسلوبا الإغراء والتحذير**، وما ورد منه في الصَّحيح (خمسةٌ وعشرونَ) حديثًا، بواقع (اثناعـشرَ) حديثًا بدون تكرار، وهي مرتبةٌ حسب ورودها كالتالي:

- "الصَّلاةَ يَا رَسُولَ اللَّه؟"[112].

والتَّقْدِيْرُ: أَتُرِيْدُ الصَّلاةَ يَا رَسُولَ اللَّه؟، أو: أَنُقِيْمُ الصَّلاةَ يَا رَسُولَ اللَّه؟، فَتَكُون منْ باب تقـدير الفعل مع مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، وَفِيْ طَرَفَي الحَدِيْث[113]، برَفْعِ (الصَّلاةُ)، وفيه تقـدير فعـل لِوَحِـدِه، وَالتَّقْدِيْرُ: أَحَانَتِ الصَّلاةُ؟، وَقَد يَتَبادرُ للناظر أول وهلة أنَّ المحذوفَ فعْلُ إغراء تَقْـدِيْرُه: الْـزَم، ويردُّه سياقُ الحديث؛ لأنَّه استِفْهامٌ، وحاشا أنْ يأمرَ أحَدٌ رسولَ الله r بأسلوب الإلزام؛ ولـذا تـمَّ الاستشهاد به لما قد يتبادر للذهن أوَّل وهلة.

- "الْكَيْسَ الْكَيْسَ"[114]، والتقدير: الزم الْكَيْسَ الْكَيْسَ.

- "ثُمَّ قالَ: الأَيْمَنَ فالأَيْمَنَ" [115].

والتقدير: الْزَمْ الأَيْمَنَ فالأَيْمَنَ، ويُمكنُ تقدير: أعطِ الأَيْمَنَ فالأَيْمَنَ، فلا تكون من باب الإغـراء، بل من باب تقدير الفعل مع مضمرٍ مرفوع ليس من بابِ الإغراء، وإذا رَفَعْنا قدَّرْنا: المُقَدَّمُ الأيمنُ

---

اعتبارها أبدال تَفْصيلٍ بعدَ إجْمَالٍ من المبدل منه ، ويَصِحُّ فيها بدء جملة جديدة على تقديرِ فعـل محذوفٍ في التكرير، ومع مُضْمَرَيْه، ومثله في كتاب أبواب التطـوع، حـديث:1178، وكتـاب الصَّوْم ، حديث:1981، وفيه-أيضًا - جواز البدلية وجواز بدء جملة جديدة على أنْ تكونَ فعلية، حُذِفَ منها الفعل ومضمريه، ولو رُفِعَتْ لَكَانَ صَوابًا؛ على تقـدير مبتـدأ: أولُهُمـا، وثانيهُمـا، وثالثُهُما...

[112] كتَابُ الوُضُوْء، حديثُ: 139.

[113] كتاب الحج، حديث: 1669، و1672.

[114] كتاب البيوع، حديث: 2097، وكتاب النكاح، حديث: 5245، وفي: 5246 الروايةُ بـالجر" فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ".

[115] كتاب المساقاة، حديث: 2352، وكتاب الأَشْرِبة، حديث: 5612 ، وحديث: 5619.

فالأيْمَنُ – تقدير مبتدأ -، ولنا أن نُقَدِّر خبرًا؛ لاستوائِهما في التعريف، فيكــون: الأَيْمَــنُ فــالأَيْمَنُ المُقَدَّمُ .

- "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلا فَشَأْنَكَ بِهَا"[116]، والتَّقْدِيْرُ: وَإِلا فَالْزَمْ شَأْنَكَ بِهَا.

- "الْغَنِيمَةَ، أَيْ قَوْمِ!"[117]،"الْغَنِيمَةَ!الْغَنِيمَةَ"، وَالتَّقْدِيْرُ في الأوَّل: الْزَمُوْا الْغَنِيمَةَ، والإضْــمارُ هنــا واجِبٌ، وَيَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ ؛ لأنَّه لمْ يَتَكَرّر، فَتَكُون (الْغَنِيمَةُ) مُبْتَــدأ، خَبَرُهــا محــذوفٌ تقــديرُه (أمامَكُم)، وَفِيْ الثاني لا يجوزُ غيرُ الإغراء؛ نَظَرًا للتّكرار، فنصبُ المُكررِ واجِبٌ، وغير المكَّرر جائزٌ، ومما يؤكِّدُ ما ذهب إليه النَّاظرُ قراءةُ الآية{ شَهَادَةُ بَيْنِكُم }[118]، فالقراءة المتواترة قــراءة الرَّفع، مضافة لـــ(بينكم)، دون حذف، أوتقدير، وهناك قراءتانِ: إحداهما: بتنوين الرَّفع، والأُخْرى بتنوين النَّصب، ولعلَّ تنوين الرَّفع يُوْجِبُ تقديرَ مبتدأ( هي)، وتنوين النَّصب يُوْجِبُ تقدير فعل مع مُضْمَرٍ مرفوعٍ، وليكن( الزموا) [119].

- " البيِّنَةَ؛ أَوْحَدٌّ في ظَهْرِكَ !" [120]. والتقدير: الزَمِ البينةَ، ولو تمَّ تقدير فعل دون أَفْعال الإغراء، وليكن: ائت بالبينةِ، فتكون منصوبة على نزع الخافض لصحَّ، ولو تمَّ تقــدير فعــل لا يتعــدَّى بحرف جرٍّ: الْتَمِسْ البَيِّنةَ، لصحَّ – أيضًا -ـــ.

- "فَقُلْتُ: الْمَرْأَةَ"[121]، والتَّقْدِيْرُ: احْذَرِ الْمَرْأَةَ، أو: علَيْكَ الْمَرْأَةَ، وقَدْ صُرِّحَ بالأخِيْرِ -عَلَيْكَ - فــي بَعْضِ أطْرَافِ الحَدِيْث[122].

- " الْقَصْدَ الْقَصْدَ؛ تَبْلُغُوا"[123]، والتقدير: الزَموا ولا يجوزُ غيرُ النَّصبِ - أيضًا -.

---

[116] كتابُ المُسَاقاة، حديثُ: 2372، وكتابٌ في اللُّقْطة، حديثُ: 2429.

[117] كتابُ الجهاد والسِّيَر، حديث:3039، وفي كتاب المغازي، حديث:4042، "الْغَنِيمَةَ!الْغَنِيمَةَ".

[118] المائدة: 106.

[119] المُحْتَسب: 220/1.

[120] كتاب الشهادات، حديث:2671.

[121] كتَابُ اللِّبَاس، حديثُ: 5968 .

[122] كتابُ الجهاد والسِّيَر، حديثُ:3085، و3086، وفي كتَــابِ الأدَبِ، حــديث:6185 "عَلَيْــكَ بِالمَرْأَة".

[123] كتابُ الرقاق، حديثُ:6463.

ولعلَّ فائدةَ الحذف تبرزُ جليَّةً في هذه الأحاديث؛ فالزَّمانُ يتقاصرُ عن الإتيــانِ بالمحــذوفِ فــي الحديث، والاشتغالُ بِذِكْرِه قد يُفْضِي إلى تفويت المهم المراد التنبيه إليه، أو التَّحْذِيْر منه[124] .

**ومما نُصِبَ على التحذير:**

- " إِيَّاكُمْ والوِصَالَ" [125]، والتقدير: إِيَّاكُمْ أُحذِّرُ والوِصَالَ، وَلا يُقَالُ: أُحذِّرُ إِيَّاكُمْ والوِصَال.

وأمَّا التَّحْذِيْرُ مِنْ غَيْرِ المُخَاطَبِ، فقد وردَ مِنْ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ في البُخَارِي مرَّةً واحِدَةً، وَفي قَــولِ عمر بن الخَطَّابِ t ، ــ أيضًاــ "إِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ"[126].

والأصلُ : إِيَّايَ احْذَرُوا وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَمَادُوْنَ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ (إِيَّايَ) في الصَّحيح جاءت مَفْعُوْلا به؛ لفعْلٍ مَحْذُوْفٍ غير فعل التَّحْذِيْر.

- "فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِم"[127]، والتَّقْدِيْرُ: فَإِيَّاكَ أُحَذِّرُ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ.

- "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ"[128].

- "إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ"[129].

**2_ وأمَّا ما نُصِبَ على الاختصاص في الصَّحيح**، فقد ورد في (ســتة) أحاديــث مــع التِّكْــرَار _ثلاثة _، وهي كالتالي:

- "إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةَ"، "إِنَّا - هَذَا الْحَيَّ - مِنْ رَبِيعَةَ "[130].

والتَّقْدِيْرُ: وَإِنَّا نَخُصُّ هَذَا الْحَيَّ ــ

- "وَكُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ"[131].

---

[124] يُنْظَرُ: البُرْهان في علوم القرآن: 3/ 120.

[125] كتاب الصَّوم، حديث: 1966، والوِصَالُ: مُتَابَعة الصِّيام أيَّامًا تباعًا، لــسان العــرب: 15/ 318، مادة( وصل).

[126] كتابُ الجهاد والسِّيَر، حديثُ:3059.

[127] كتابُ الزَّكاة، حديث: 1496.

[128] كِتَابُ المَظَالِم وَالغَصْب، حَدِيْثُ:2465، وكتاب الاسْتِئْذَان، حديثُ:6229.

[129] كتابُ النِّكاح، حديثُ:5143، وَكِتَــابُ الأدب، حَــدِيْثُ:6064، وحَــدِيْثُ:6066، وَكِتَــابُ الفرائض، حَدِيْث:6724.

[130] كتابُ مواقيت الصلاة، حديثُ:523 ، وكتابُ فرض الخُمْس، حديث:3095، وكتابُ المناقب، حديثُ:3510، وكتابُ المغازي، حديثُ:4369.

[131] كتابُ المظالم والغصب، حديثُ:2468.

والتَّقْدِيْرُ: وَكُنَّا نَخُصُّ مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ــ .
- " نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ نَنْتَبِذَ فِي الدُّبَّاءِ..." [132].
والتَّقْدِيْرُ: نَهَانَا فِي ذَلِكَ نخُصُّ أَهْلَ الْبَيْتِ.

3_ **عامل المفعول المطلق**، وهو كثيرٌ، ومنه ما هو واجبُ الحذفِ، مثل: " مَرْحَبًا بِــالقَوْمِ – أَوْ بِالوَفْدِ – غَيرَ خَزَايا ولا نَدَامى" [133].

والتقدير: أُرَحِّب ترحيبًا بِالقَوْمِ – أَوْ بِالوَفْدِ-، بيَّن المصدرُ مفعوله بحرف الجر.
- " فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ الله !" [134].

والتقدير: فَقَالَتْ: أُسَبِّح الله تَسْبيحًا، حُذِفَ العامل، وأُضِيفَ المصدر لمفعوله، وهو من المــصادر واجبة حذف العامل، كما يدلُّ على التعجب .

---

[132] كتابُ الأشربة، حديثُ:5595 .

[133] كتاب الإيمان، حديث: 53، وحديث: 87، وكتاب الأدب، حــديث: 6176، وكتــاب خبــر الآحاد، حديث: 7266.

[134] كتاب العلم، حديث: 86، وكتاب الوضوء، حديث: 184، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، r ، حديث: 7287، وقد تواجَدَ هذا التركيب – سُبْحَانَ الله – في أحاديث عديــدة، ومــواطن أخرى غير المذكورة.

**ومما حذف منه عامل المفعول المطلق** – كذلك – ما ورد في كتاب الصلاة، حــديث: 421، وكتاب الجزية والمُوَادَعة، حديث: 3165 وللناظر أنْ يجْعله مفعولاً لأجله، ومنه(لبَّيْك) فــي كتاب الصلاة، حديث: 457 ، وحديث: 471، وكتاب الخُصومات، حديث: 2418، وكتاب الصُّلح، حديث: 2810، وهي من المصادر واجبة حذف العامل – كذلك– ، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، وفيه مصدرٌ واجبُ حذف العامل.

ومنه في كتاب الأذان، حديث: 799، ولعلَّ حذف الأفعال مع مثل هذه المصادر؛ بقصد الدَّوام واللُّزوم.

ومن المصادر محذوفة العوامل دائمًا، (أيضًا) ومنه ما ورد في كتاب الجمعة، حــديث: 878، وفعلها غير مُستَعْمل في العربية وهو (آض)، وأجاز البعض فيها النَّصْبَ على الحال، وقــد حُذف عاملها مع صاحبها، يُنْظَرُ: المُعْجَمُ المفصَّل في الإعراب، ص: 104 ومثله (حقًا) فــي كتاب الشُّروط، حديث: 2731، 2732، ومنه في كتاب الجهاد والــسير، حــديث: 2905، وكتاب المغازي، حديث: 4055 و 4059، وكتاب الأدب، حديث: 6184.

ومنه ما هوجائزُ الحذف، مثل: "بَيْعًا، أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً"[135].

والتقدير: أَتَبِيْعُهُ بَيْعًا، أَمْ تُعْطِيْه عَطِيَّةً، أَمْ تَهَبُهُ هِبَةً؟ وهو جائزُ الحذفِ والإثبات.

وللناظر: أنْ يجعلَها مرفوعةً على تقديرِ مبتدأ " بَيْعٌ، أَمْ عَطِيَّةٌ، أَمْ هِبَةٌ" ، والتقدير: أَهُوَ بَيْعٌ، أَمْ عَطِيَّةٌ، أم هو هِبَةٌ، وبه رواية طرف الحديث، ويُقَوِّي روايةَ الرَّفعِ في الحديث، قراءةُ الآية{وَقُوْلُوْا: حِطَّةٌ}[136]، على تقديرمبتدأ (مسألتُنا)، أو: (طلبُنَا)، ويُجيْزُ روايةَ النَّصب {حِطَّةً}على أنَّها مصْدَرٌ؛ أي: احْطُطْ عنَّا ذُنُوْبَنَا حِطَّةً، ولا تكونُ{حِطَّةً}منصوبةً بِنَفْسِ {وَقُوْلُوْا} ؛ لأنَّ قُلْت وبابَها لاينصب المفْرَدَ إلا أنْ يَكُوْنَ تَرْجَمَة الجملة، كأن يقولُ إنسانٌ: لا إله إلاالله، فَيَقُوْل آخرُ: حقًّا[137].

**4_ عامل الحال**، وروده في الصَّحيْحِ نادرٌ، ومنه:

- "فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا"[138] .

والتَّقْدِيْرُ: فارتدَّا على آثارِهِما يَقُصَّانِ قَصَّصا.

- " كَيْفَ وقَدْ قِيْل" [139].

والتقدير: كيف تُباشِرُها وقَدْ قِيْل؟!.

وبعد، إليكم أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث:

1. إنَّ كلَّ حذفٍ اختصارٌ، وليس كلُّ اختصارٍ حذفًا، كما أنَّ كلَّ تعويضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ تعويضًا.
2. كما يتبادل الحذف مع الإضمار التسمية،، فإنَّه قد يتبادرُ للذهن تبادلُ التقدير مع العوض والتأويل.

---

[135] كتاب البيوع، حديث: 2216، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2618، وفي كتاب الأطعمة، حديث:5382 "أَبَيْعٌ أَمْ عَطِيَّةٌ أَوْ قَالَ هِبَةٌ؟"ومن جائز حذف العامل ما ورد في كتاب العيدَيْن، حديث:988، وكتاب المناقب، حديث:3530.

[136] البقرة: 58، والأعراف: 161.

[137] يُنْظَرُ: المُحْتَسَبُ: 264/1.

[138] كتابُ العلم، حديثُ:74، وحديثُ:122، وكتابُ أحاديث الأنْبِيَاء، حديثُ:3400، و3401، وكتابُ تَفْسِيْر القُرْآن، حديثُ: 4725، وكتابُ التَّوحيد، حديثُ: 7478.

[139] كتاب العِلْم، حديث: 88، وكتاب البيوع، حديث: 2052، وكتاب الشهادات، حديث:2640. وكتاب الشهادات، حديث: 2659، و حديث: 2660.

3. كما أنَّ الحديث يُرْوى بأكثر من رواية، كذلك يُرْوى بأكثر من قراءة – من حيث الضبط-، وذلك كما القراءات القرآنية.
4. بالنسبة لعملية الحصر لظواهر الحذف في الصَّحيح فهي صعبة التحقيق؛ لتداخلها، وتشعبها؛ ومن ثمَّ فقد اقتصرنا على حصر الظاهرة النادرة الورود، أو المتعلقة بعوامل نحوية .

**المراجع والمصادر**


1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.
2. أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم زرندح، مؤسسة أبو لبدة، القدس، ط1، 1987.
3. الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001
4. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة، دمشق، بيروت، ط8، 2001.
5. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. الهمذاني النحوي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.
6. الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، محمد نافع، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1980.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
8. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد.
9. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1996.
10. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب ، بيروت.
11. تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط7.
12. تهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991.
13. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار

ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 2002.

14. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق:د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
15. الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، د. محمد رزق شعير، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق:د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 2، 1983.
17. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1996.
18. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
19. ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، الشركة الوطنية،1974.
20. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، لبنان،1980.
21. ديوان الفرزدق، كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
22. ديوان النمر بن تولب العُكلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
23. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجتاني، تحقيق: محمد الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض ، ط1.
24. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وصالح السّمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1 ، 2001.
25. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار صعب،لبنان، ط1، 2001.
26. شرح الآجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري، تحقيق:محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط1، 2006.
27. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى نهج السالك على ألفية ابن مالك، جلال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الله، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1955.
28. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي( ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون ، هجرللطباعة والنشر، ط1، 1990.

29. شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
30. شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر،ط1، 2003.
31. شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
32. شرح المفصّل ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت
33. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد ابن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
34. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر، القاهرة.
35. الطِّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي ابن إبراهيم العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1980.
36. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996.
37. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، تحقيق:عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
38.فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان 1996.
39. الكتاب، سيبويه ، تحقيق:عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، (د.ط) ،(د.ت).
40. كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
41. كتاب دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989 .
42. الكشاف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر.
43. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ، ط1، 1995.

44. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين عبد الوهاب،ومحمد الصادق العبيدي، إحياء التراث العربي، لبنان،ط3.

45. مجمع الأمثال، أبو الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان ، ط2، 1987.

46. المُحْتَسَب في تبيينِ وجوهِ شواذِ القراءاتِ والإيضاحِ عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف، وعبد الفتاح شلبي،القاهرة ،1999.

47. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.

48. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1988.

49. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان.

50. المعجمُ المفصلُ في الإعراب، طاهر يوسُف الخطيب، مراجعة: إميل يعقوب، دارُ الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1996.

51. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط5، 1959.